

هل يشهد العراق لئمة أوراقه بعد الانسحاب؟

دعوة علوي للمصالحة ومفترق الطرق

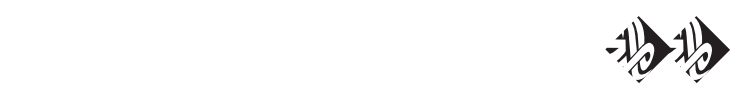


جلسة التصويت على الرئاسات... (أرشيف)

لرئيس الوزراء قائلا "إن المالكي ليست له مشكلة شخصية مع احد". مبينا أن "المالكي يرفض تصوير القضايا الوطنية وكأنها خلافات شخصية". ما يدل على أن الدعوة للمصالحة ربما ستذهب أدراج الرياح.

حشد الجهود لبناء عراق مستقر بعيد عن الأزمات الدولية والإقليمية التي قد تدفع بالعراق إلى حافة الهاوية". في حين جاء رد عدد من أعضاء دولة القانون غامضا وغير واضح، وبالغالب جاء رد الحكومة مقتضبا وعلى لسان المستشار الإعلامي

وقال مستشار القائمة العراقية هاني عاشور إن "دعوة زعيم القائمة إياد علاوي للمصالحة والحوار تنطلق من حرصه الوطني العالي على استمرار العملية الديمقراطية"، مبينا أنها "جاءت من قراءة عميقة لأوضاع الوطن التي تتطلب



مع البدء الفعلي لانسحاب القوات الأميركية، وما يشكله ذلك من تغيير جوهري على الأرض، اخذ الحراك السياسي يتفاعل ويتزامن مع هذه المتغيرات التي ستشكل وتعيد المشهد وفق الثقل الذي تتمتع به الكتل والأحزاب، وتحديدًا تلك التي تتصارع حول المسك بزمام السلطة

تحليل سياسي / ماجد طوفان

ولعل الصراع الذي استمر طيلة السنوات الماضية لم يكن مقلقا بقدر كبير بسبب أن راعي العملية السياسية والمشكل لها -وعني الأميركي- كان ضمانتها لهذا الطرف أو ذاك، لذلك كانت اللعبة السياسية غير محفوفة بالمخاطر وتتحرك بين خطين أفقيين لم يحاول أحد الفخر أو التجاوز عليهما، اليوم بدأ المشهد يسير نحو ما يمكن تسميته بالواقعية السياسية الأنيبة التي تتحكم بها عوامل عدة، منها ما هو داخلي وهو غاية في التعقيد والإرباك، ومنها ما هو خارجي وهو الآخر لا يبتعد عن التوصيف الأخير، تضاف له مجموعة من المصالح والرهانات. الحراك الحالي يندرج بمفهوم الحفاظ على المكاسب أو الحصول على أكثر ما يسمح به الموقف الحالي، وإذا كانت الفوضى السياسية هي المهيمن الرئيس على الحراك السياسي كله، فإن الانسحاب يمثل بداية لاحتمايين؛ أولهما أن يلطم الساسة أوراقهم وبالتالي لئمة البيت العراقي لكل تشظياته الماضية، والمضي بالعملية السياسية إلى نهايات مقبولة ومفتوحة الأفق، أو أن تنقلت زمام المشهد نحو مجهول رمادي اللون، ولعل دعوة زعيم القائمة العراقية إياد علاوي الأخيرة (للمصالحة) مع رئيس الوزراء نوري المالكي جاءت ضمن قراءة واقعية لما ستؤول إليه الساحة العراقية، وبغض النظر عن القرارات الأخرى لهذه الدعوة التي يُشكل عليها وكأنها قائمة بين شخصين اثنين، وبالتالي فإنها تقترب من الشخصانية ومبتعدة بقدر أو بأخر عن كونها مراجعة شاملة، وعابرة للأفراد لتستقر في نهايتها في ضمن حراك مؤسسي يجنر ويؤصل لتقاليد سياسية

جديدة تتوافق وتتزامن مع مثيلاتها من دول العالم المتحضر، وبرغم أن الدعوة أطلقت وكأنها بالون اختبار، إلا أنها وكما يبدو لم تلق اهتماما من الطرف الآخر بقدر ما كانت ردود الأفعال تكاد تكون شخصية هي الأخرى، وتمثل وجهات نظر بعيدة كل البعد عن مستوى الأزمة التي تشهدها البلاد اليوم، يضاف لذلك إن ردود الأفعال جاء معظمها ممتلئا بمزاجية عالية. هل يمكن أن نعتبر دعوة زعيم العراقية ردة فعل يائسة بعد صراع طويل لم يكسب منه الرجل إلا الكثير من الخسارات المتتالية، وقد أخذت جراحه الكثير من المواقف التي جاء بعضها ليس من خصومه فحسب، وإنما كان لرفاقه الأثر الكبير في ذلك، أو أن الرجل وصل إلى أن نتيجة الصراع بهذا الشكل، ليس فيها غالب بقدر ما فيها من خسارة لوطن بأجمعه، ونحن وفق المعطيات نرجح القراءة الأخيرة، خصوصا أن العراق سيمر بامتحان عصيب بعد انسحاب القوات الأميركية بعد أيام قلائل، والمراقب يلاحظ أن هناك تقريبا كبيرا يعتقل في نفوس الجميع حول ما ستؤول إليه الأوضاع بعد الانسحاب إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار التهديدات التي تمثلها إيران كما يقول أكثر من مراقب، وإمكانية اتباعها سياسة ملاءم الفراغ، أخذين بنظر الاعتبار أن العداء بين أميركا وإيران وصل الآن إلى مديات متقدمة يمكن أن تنعكس على العراق.

وكانت القائمة العراقية قد اعتبرت أن دعوة زعيمها إياد علاوي للمصالحة مع رئيس الوزراء نوري المالكي، حرص وطني على استمرار العملية الديمقراطية، مؤكدة أنها جاءت في وقت تشهد الساحة العراقية والإقليمية ظروفًا صعبة، فيما دعت المالكي إلى تلبيةها خدمة للعراق وشعبه.

تنتائيل

عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

ولاية بطيخ

منذ بداية تأسيسها، كانت شبكة الإعلام العراقي إحدى بؤر الفساد في دولتنا، وهذا ما يفسر كثرة التغييرات في إدارتها، وهي تغييرات عكست في الواقع ضروا الصراع من أجل السلطة والنفوذ في هذه المؤسسة التي يراها البعض دجاجة تبيض ذهبًا، وهي بالفعل قد باضت ذهبًا للبعض ممن عمل في إدارتها حيث دخلوها "مديونية" وخرجوا منها مليونيرة. شبكة الإعلام العراقي أريد لها عند تشكيلها أن تكون في صورة هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، فعدت وأمسست صورة مشوهة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في عهد النظام السابق.

وهنا واحدة من قصص التشوه هذا. في آذار الماضي شهدت الشبكة حدثًا قوبل بارتياح في الوسط الإعلامي-الثقافي، فقد عُيّن رئيسًا لـتحرير صحيفة "الصباح" الزميل عبد الستار البيضاوي خلفًا للزميل عبد الزهرة زكي. وكان حدثًا لأن الخطوة أعطت الانطباع بأن الشبكة تسعى إلى تعميق منهج تولية الكفاءات النزيهة إدارة مؤسساتها، وألمنا أنفسنا بأن تسري "العدوى الحميدة" إلى سائر مؤسسات الشبكة. والزميل البيضاوي صحفي وكاتب مرموق، وهو فوق هذا نظيف اليد والقلم واللسان، وهذه قيمة كبرى وقيمة للغاية في هذا الزمن الأغر الذي تعز فيه كثيرًا الصفات من هذا النوع. وبدا لنا أن الأمور في الشبكة قد وُضعت في النصاب الصحيح، فالزميل البيضاوي حقق نجاحًا لافتًا في إدارة مجلة "الشبكة العراقية" التي تصدر عن الشبكة، إذ في غضون سنة واحدة رفع من شأنها وحولها من مطبوعة رديئة، مهمة ومنسية إلى مجلة مرموقة يُقبل الناس عليها. ومن المفترض أن ذلك النجاح كان الأساس في تكليفه رئاسة تحرير "الصباح"، فالبيضاوي كما نعرف لا ينتمي إلى أي حزب أو كتلة أو ائتلاف لكي يكون هناك اعتبار آخر غير الكفاءة في اختياره المهمة الجديدة.

ولكن فجأة، بعد أربعة أشهر فقط من التعيين، ومن دون مقدمات تراجع مجلس أمناء الشبكة عن قراره و عن اعتبار البيضاوي "لائقًا الاختيار وقرر الاستغناء عن خدمات السيد البيضاوي "لانتفاء الحاجة". وكأنت تلك الخطوة محل انزعاج شديد في الوسط الإعلامي تجلّى في موجة انتقادات قوية وُجّهت إلى مجلس الأمناء. ويبدو أن أصداء الموجة تردت في ديوان رئيس مجلس الوزراء الذي تدخل شخصيًا لإلغاء القرار.

ولكن فجأة أيضًا، بعد أربعة أشهر أيضًا، ومن دون مقدمات أيضًا، عاد مجلس الأمناء إلى الاستغناء عن خدمات البيضاوي من دون نكر لأي سبب أو ذريعة من قبيل "انتفاء الحاجة" مثلاً. لا ندري بالضبط ما الذي يمكن وراء قرار "الطرد" الأول الذي اتخذته مجلس أمناء الشبكة في حق الزميل البيضاوي، لكن القرار الأخير غير المسبب بدا ذا طابع انتقامي، فالمجلس في ما يبدو رأى أنه أهين من رئيس مجلس الوزراء فقرر أن يتصرف على طريقة الضعفاء الذين إذا أرادوا الانتقام فعلوا ذلك في الأضعف منهم وليس في الأقوى الذي لا يقدر على مواجهته.

وأيا كان الأمر فإن تصرفات إدارة شبكة الإعلام وأحوال الشبكة تعطي فكرة واضحة عن الكيفية التي توضع فيها السياسات في دولتنا وتتخذ القرارات.. فدولتنا لا تبدو دولة تعمل بالطريقة المؤسساتية، وإنما تنبدي لنا باعتبارها "ولاية بطيخ" .. ويطبخها من النوع المتفنن.

ضمانات حكومية للحريات.. وحقوق الإنسان: القضاء ميسس

ومطالبهم، وأكد شبر "أن السجون لم تخل من المعتقلين الذين أرادوا أن يعيروا عن آرائهم بشكل قانوني ونحن في اللجنة نتابع ملفاتهم باستمرار، لكن القضاء هو ما يجب أن يكون مستقلا ونحن نرى وكأنه خلافاً شخصية". ما يدل على أن الدعوة للمصالحة ربما ستذهب أدراج الرياح.

جديدة، بالإضافة إلى الاعتقالات العشوائية التي تمارسها الحكومة، وأضاف شبر "نحن في عهد جديد جاء بعد عناء مع الدكتاتوريات المتعاقبة". وأضاف الظاهرة بـ"الخرق الدستوري"، واستدرك شبر "إن أداء وزارة حقوق الإنسان والجهات المعنية لم يرتق إلى مستوى الطموح".

وشهد العراق خلال السنوات التي أعقبت دخول القوات الأميركية عام ٢٠٠٣ قتل وإصابة المئات من المواطنين العراقيين مما خلف عدا كبيرا من ضحايا الإرهاب وزجّ مئات آخرين في السجون الأمر الذي دفع بجهات سياسية معينة

حشد الجهود لبناء عراق مستقر بعيد عن الأزمات الدولية والإقليمية التي قد تدفع بالعراق إلى حافة الهاوية". في حين جاء رد عدد من أعضاء دولة القانون غامضا وغير واضح، وبالغالب جاء رد الحكومة مقتضبا وعلى لسان المستشار الإعلامي

وقال مستشار القائمة العراقية هاني عاشور إن "دعوة زعيم القائمة إياد علاوي للمصالحة والحوار تنطلق من حرصه الوطني العالي على استمرار العملية الديمقراطية"، مبينا أنها "جاءت من قراءة عميقة لأوضاع الوطن التي تتطلب

الحالي مع ما كان عليه في زمن النظام السابق نجد أن لا محاسبة على الحريات الإنسانية، وهذه صورة تظلم فيها العملية السياسية عندما لا يشار إليها، معربا عن أسفه أن هناك من يتناسى إن لم يتنكر بل ويمتدح النظام السابق وعلى ما يبدو فإن الضحية يجب الجداد".

من جانبها أعربت لجنة حقوق الإنسان عن إن مثل هكذا تصريحات قد لا تجدي نفعا كون أن القضاء العراقي في هذه المرحلة قد يكون خاضعا لمتطلبات حكومية ما يعد خرقا في غاية الخطورة، منتقدة في الوقت نفسه وزارة حقوق الإنسان واللجنة النيابية خصوصا في هذا الجانب، وقال النائب علي شبر في تصريح لـ(المدى) إن "ظاهرة اعتقال الذين يدلون بأرائهم ليست

الإنسان إنه "لا قيمة للإنسان من دون حرية الفكر والعمل التنظيمي والنقابي وحرية الإعلام وحرية الشباب والنساء"، مؤكداً أنه "لا أحد يعتقل على رأي أو فكر وإنما يعتقل من يمارس العنف والإرهاب ويقتل ويفجر ويحرق".

وأكد المالكي أنه "لم يعرض عليّ فكرة أو كلمة في الإعلام أو تنظيم سياسي أو تهجم في فضائية ما، ومع ذلك فنحن نريد أن تكون العقوبات إصلاحية ولا نريد عقوبات انتقامية، إلا أن البعض يشترط حتى على الإصلاح"، مشددا على ضرورة أن تكون القوانين واضحة ورداعة وقوية في البلاد".

وأشار المالكي إلى أنه "عند مقارنة حرية وحقوق الإنسان في الوقت

بغداد/ المدى

في وقت أكدت الحكومة دفاعها عن الذين يدلون ويصرون بأرائهم، ضامنة بذلك حقوق التعبير بما كفله الدستور، انتقدت لجنة حقوق الإنسان النيابية الانتهاكات التي مارسها الحكومة بحق المتظاهرين الذين مازالوا يعانون عدم سير التحقيقات، واصفة القضاء بالمسئس لجهات حزبية وحكومية. بينما أكد رئيس الوزراء نوري المالكي أمس أنه لا أحد يعتقل على رأي أو فكر، وإنما يعتقل من يمارس العنف والإرهاب فقط، مشددا على أن الحرية الإنسانية لا حدود لها ما لم تتعارض مع المصلحة العامة.

وقال المالكي في كلمة له خلال الاحتفال باليوم العالمي لحقوق

بغداد/ المدى

استهداف العملية السياسية والعمل على سنفها وتهديدها برغم أنه شريك بها من دون النظر إلى المصالح العليا والأخطار الحقيقية التي تهدد البلد".

وبيّن الأعرجي أن تيار شهيد المحراب (كتلة المواطن حاليا) "يغض الطرف عن الكثير من التجاوزات التي تصدر من الآخرين بحقه من أجل الأهداف الكبرى ودفع الأخطار الحقيقية التي تهدد العملية السياسية برمتها".

وأشار النائب عن كتلة المواطن

كتلة المواطن تكشف اجتماعاً

لقادة الكتل غداً



قاسم الأعرجي

إلى أن "هدف تيار شهيد المحراب هو الإصلاح والتغيير في العملية السياسية لا من خلال استهداف العملية السياسية أو شركائنا". وفي الصعيد السياسي ذاته وصف النائب عن ائتلاف دولة القانون محمد سعدون الصيهدود الحديث عن استئفان الحوارات بأنه يراد منه الحصول على مكاسب سياسية وشخصية ووصفه بالمضعية للوقت.

وقال في بيان صحفي تلقت (المدى) نسخة منه إن "الحوارات لن تأتي بنتيجة مرضية ما لم تكن مدعومة بنية صادقة"، مبينا "أن البلاد مقبلة على مرحلة حساسة ومهمة وهي مرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي فيجب أن تكون كل الجهود داعمة للعملية السياسية ولذلك فإن الحوارات بين الكتل السياسية لن تأتي بنتيجة مرضية ما لم تكن مدعومة بنية صادقة وأن نتبع كليا عن الإساءة التي تلحقها بالبلاد".

وأوضح الأعرجي في تصريحات صحفية أمس، أن "رؤساء الكتل السياسية في مجلس النواب ورؤساء اللجان البرلمانية سيعقدون اجتماعاً مع هيئة رئاسة مجلس النواب غداً الاثنين، لمناقشة الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢، والمحكمة الاتحادية".

وأعلى الأعرجي عن التحالف الوطني مصر على أن يكون لخبراء الفقه والشريعة الإسلامية ما يشبه الفيتوى من أجل الحفاظ على ثوابت الإسلام وعدم مخالفته والوقوف بوجه أي تشريع قانوني يخالف ثوابت الإسلام كما مثبت بالدستور العراقي".

بالإضافة إلى بحث نقطة الخلاف الرئيسية في موضوع خبراء فقه الشريعة. وفي موضوع آخر، اتهم الأعرجي جهات لم يسمها بمحاولة إبعاد تيار كتلة المواطن عن العملية السياسية، وقال إن كتلة المواطن رعت العملية السياسية وتعمل للحفاظ عليها وغير مستعدة لنسفها. واتهم الأعرجي البعض "ممن لديه القدرة على